



حكم التكبير في العيددين وصيغته دراسة فقهية مقارنة

د/ حاشد عبده صالح باعلوي

أستاذ الفقه المقارن، كلية الشريعة

والقانون، جامعة إقليم سباء، اليمن

وعضو الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين

تاريخ قبوله للنشر 18/10/2025م

تاريخ تسليم البحث 7/9/2025م

journal.alsaeeduni.edu.ye

موقع المجلة:

حكم التكبير في العيددين وصيغته دراسة فقهية مقارنة

د/ حاشد عبده صالح باعلوي

أستاذ الفقه المقارن، كلية الشريعة

والقانون، جامعة إقليم سباء، اليمن

وعضو الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين

الملخص

معرفة الحكم الشرعي للتکبير المطلق والمقيّد في العيددين وأيام الحج وصيغته، كانت من أهم أهداف هذا البحث.

وقد حُصص المبحث الأول للتعريف بالتكبير والعيددين لغة واصطلاحاً، والمبحث الثاني: لمعرفة حكم التکبير المطلق في العيددين، والثالث: لمعرفة حكم التکبير المقيّد في العيددين وأيام الحج، والرابع: لمعرفة صيغ التکبير عموماً، وحكمه جماعياً.

وقد توصل الباحث إلى: أنه يستحب التکبير المطلق في العيددين إجماعاً، واستحبابه مقيداً في عيد الأضحى اتفاقاً.

وأوصى الباحث بـ: التركيز على اختيار البحوث العلمية في المسائل حساسية الخلاف بين فرقاء العمل الإسلامي، حكم الذكر جماعياً، لعل الله يلم شمل الجميع.

الكلمات المفتاحية: التکبير، العيددين، صيغ.

Adjudging on Takbir in the Two Eids and Its Formula: A Comparative Jurisprudential Study

Dr. Hashed Abdo Saleh Ba'alawi

Professor of Comparative jurisprudence (Fiqh)

Faculty of Sharia and Law, University of Saba Region - Yemen

Abstract

One of the main objectives of this research was to understand the legal ruling on absolute and restricted takbir in the two Eids and during the days of Hajj, and their formulas.

The first section was devoted to defining takbir and the two Eids, both linguistically and technically. The second section was devoted to understanding the ruling on absolute takbir on the two Eids. The third section was devoted to understanding the ruling on restricted takbir on the two Eids and during the days of Hajj. The fourth section was devoted to understanding the formulas of takbir in general and its ruling collectively.

The researcher concluded that absolute takbir is recommended on the two Eids by consensus, and restricted takbir is recommended on Eid al-Adha by consensus.

The researcher recommended focusing on selecting scholarly research on sensitive issues of disagreement among Islamic scholars, such as the ruling on collective dhikr, so that God may unite everyone.

Keywords: Takbir, Eids, Formulas

مقدمة:

الحمد لله والصلوة والسلام على رسول الله وبعد:

الجهر بالتكبير في العيدين عبادة تتكرر كل سنة مرتين، ويرددها المسلمون بعد انتهاء شهر رمضان المبارك مباشرة، امثالاً لقوله تعالى: «ولِتُكْبِرُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكْبِرُوا اللَّهُ عَلَى مَا هَدَأْكُمْ» [البقرة: ١٨٥]؛ وكذا يردوها ثلاثة عشر يوماً في أيام الحج وعيد الأضحى المبارك، منها: خمسة أيام مخصوصة بعد الصلوات المفروضة، وحتى يكون المسلم على بيته من دينه؛ مستاناً لا مبتدعاً!!؛ كانت فكرة هذا البحث.

وكذا الأمة بحاجة ماسة لمثله، لأن الشقاق والخلاف حاصل بين الجماعات الإسلامية فيها، وهم بين شد وجذب كل سنة، وما بين مبدع ومفسق في هذه المسألة!!، وهذا ما دفعني للبحث عن الحكم الذي يجمع الفرقاء في هذه المسألة.

وكي يكون هذا البحث مرجعاً ومستنداً لكل طالب حق في هذه المسألة، فلقد جمعت فيه: كل ما صح عن النبي ﷺ من أدلة؛ معرضاً عن الأحاديث الضعيفة، والروايات الواهية، فيكون البحث خيفاً ما حمل ثقلًا ما حوى.

وبناء على كل ما سبق: فقد عزمت - مستعيناً بالله تعالى - أن أجمع شتات هذه المسألة من كل جوانبها، وأخرج بكلام فصل فيها، مستنداً بكتاب الله تعالى، وسنة رسوله ﷺ، وأقوال الصحابة والتابعين، وأقوال أرباب المذاهب المعتربة.

تساؤلات البحث:

- ١- ما هو الحكم الشرعي للتکبير الجھري والجماعي في أيام العيدين والحج؟
- ٢- ما هي الصيغة المسنونة والمشروعة للتکبير المطلق والمقييد أيام العيدين والحج؟
- ٣- لماذا لم ترد صيغة صريحة صريحة عن النبي ﷺ في التکبير مثلها مثل التلبية؟
- ٤- هل يصح قياس الذكر الجماعي ورفع الصوت به على التکبير أيام العيدين والحج؟

أهداف البحث:

١- معرفة الحكم الشرعي حول مسألة التکبير أيام العيدين والتشريق، ودراستها دراسة فقهية مقارنة متكاملة.

٢- أن يكون الفرد المسلم على علم بالسنة من البدعة في هذه المسألة، التي تهم الأمة.

٣- العلم بالحكم الشرعي حول صيغ التکبير المسنونة.

حدود البحث:

التكبير ومفهومه، دراسة للتکبير المطلق والمقييد أيام العيدين والحج، وصيغة هذا التکبير المسنونة، ولا يختص البحث بتاتاً عن حكم التکبير في الصلوات المفروضة، ولا حكم التکبير في

صلاة العيددين، ولا تكبير الحجيج مع رمي الجمرات، وإنما موضوعه هو التكبير المطلق في العشر من ذي الحجة، والمطلق والمقييد بعد الصلوات في ليلة عيد الفطر ويومه، والمقييد في يوم عرفة والنحر وثلاث أيام التشريق، وحكم الجهر به وصيغته؛ والدراسة ستكون في الفقه الإسلامي بمذاهبه الأربع المعتبرة^(١)؛ إضافة إلى المذهب الظاهري والهادوي الزيدى.

منهج البحث:

منهج البحث هو: (استباطي استقرائي مقارن)، أي: تتبع جزئيات المسألة في أقوال الفقهاء وأراءهم للتکبير المطلق والمقييد، وصيغة هذا التکبير كما وردت به السنة، ومقارنة هذا التکبير العلني وصيغه بين المذاهب الفقهية المعتبرة.

الدراسات السابقة:

لقد بحثت في كل وسائل البحث القديمة والمعاصرة لعلى أجد بحثاً علمياً بعنوان: حكم التکبير في العيددين وصيغه، فلم أثر على أي بحث علمي مستقل بهذا العنوان أو ما يقاربه، ولذا أستعن بالله تعالى للكتابة في هذا الموضوع.

هيكل البحث:

وقد جاء هذا البحث في مقدمة، وأربعة مباحث، وخاتمة، كالتالي:

المبحث الأول: التعريف بمصطلحات عنوان البحث

المطلب الأول: تعريف التکبير لغة واصطلاحاً

المطلب الثاني: تعريف العيددين لغة واصطلاحاً

المبحث الثاني: حكم التکبير المطلق في العيددين

المطلب الأول: حكم التکبير المطلق في الفطر

المطلب الثاني: حكم التکبير المطلق في الأضحى

المبحث الثالث: حكم التکبير المقييد في العيددين

المطلب الأول: حكم التکبير المقييد في الفطر

المطلب الثاني: حكم التکبير المقييد في الأضحى

المبحث الرابع: صيغ التکبير وحكمه جماعياً

المطلب الأول: صيغ التکبير عموماً

المطلب الثاني: حكم التکبير جماعياً

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات

(١) وهم: الحنفي، والمالكى، والشافعى، والحنفى، وهذه المذاهب الأربع المعتبرة في العالم والعالم الإسلامي.

المبحث الأول: التعريف بمصطلحات عنوان البحث

المطلب الأول: تعريف التكبير لغة واصطلاحاً التكبير لغة:

مشتق من الكِبَر والكُبْر، بالكسر وبالضم، فأما الأولى، فهي: الْكِبْرِيَاء، والمُنْكَبِرُ الذي تَكَبَّر وترفع عن ظلم عباده، وهي: عبارة عن كمال الذات، وكمال الوجود، ولا يوصف بها إلا الله تعالى؛ وأما التي بالضم، فهي: من كَبُر، فتعني: العلو والارتفاع والعظمة، وهذه يصف بها الله تعالى، ثم كل من علا شأنه من خلقه، أو كل من تقدم وكبر في سنه^(٢).

قال ابن منظور: ويقال كَبَر بالضم يَكْبُرُ، أي: عَظَمْ فهو كبير ابن سيده^(٣)؛ وكبير الرجل في قدره، أي: إذا عظم وارتفع شأنه، قال تعالى: **﴿فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَاهُ﴾** [يوسف: ٣١]، أي: أعظمته؛ وكبير في سنته، وشيخ كبير، أي: علا وتقدم في السن، قال تعالى: **﴿إِنَّ لَهُ أَبَا شَيْخًا كَبِيرًا﴾** [يوسف: ٧٨]^(٤).

وقوله: الله أكبر، مأخذة من أَكْبَر وَكَبَر، أي: استعظمه وجعله كبيراً، وكبرت الله تكبيراً وأكبرته: أي: عظمته وأعظمته؛ وأكْبَرْتُ الأمر، أي: استعظمته، واستكَبَرَ الشيء، أي: رأه كبيراً وعظم عنته^(٥).
التكبير اصطلاحاً:

فقد عرف الفقهاء التكبير من منظوريين، عام وخاص، كالآتي:
فأما العام فقد عرفوه بأنه:

أن يجعل المكبر الشيء ضخماً كبيراً^(٦).

وأما التكبير الخاص، فقالوا عن تكبير التشريق:

هي أن تقول: الله أكبر الله أكبر، لا إله إلا الله، والله أكبر الله أكبر، والله الحمد، عقب كل صلاة فريضة من أيام التشريق^(٧).

وعرف الباحث لتكبير من ناحيتين، تكبير الله، وتكبير شخص ما، كالآتي:
فالله أكبر، هي: عظمة الله تعالى التي لا منتهى لها حسناً ومعنىًّا.
وكبير قوم: هي المكانة والعلو والرفعة لشخص (ما) علمًا أو سيادة.

وإن كان هذان التعريفان خاصين، إلا أنهما عامان في نفس الوقت، لأنه لا يمكن تعريف التكبير إلا بالخصوص، ثم يستخدم الخصوص عموماً.

(٢) انظر: ابن منظور: لسان العرب: ١٢٥/٥، والزمخشري: أساس البلاغة: ٣٩٩/١.
(٣) لسان العرب: ١٢٥/٥.

(٤) انظر: ابن منظور: لسان العرب: ١٢٥/٥، والزمخشري: أساس البلاغة: ٣٩٩/١.

(٥) انظر: ابن منظور: لسان العرب: ١٢٥/٥.

(٦) قلعجي: معجم لغة الفقهاء: ١٤٢/١.

(٧) قلعجي: المرجع السابق: ١٤٢/١.

وأما التكبير الخاص لأيام التشريق وأيام الحج والعيددين، فلا داعي لتكراره، فالمحترم ما عرفه صاحب معجم لغة الفقهاء.

المطلب الثاني: تعريف العيد لغة واصطلاحاً

العيد لغة:

مشتق من العود وهو الرجوع، قال ابن منظور: قال الجوهرى: وعد إليه يعود عودةً وعوْدًا رجع، والعود: ثانى البدء^(٨)، قال الشاعر:

فَإِنْ عُذْتُمْ فَأَحْسَنْتُمْ فَأَتَيْتُ جَاهِدًا
بَدَأْتُمْ فَأَحْسَنْتُمْ فَأَتَيْتُ وَالْعَوْدُ أَحْمَدُ

فقوله: العود أَحمد، أي: قد عاد له بعدهما كان أَعرض عنه^(٩).

وعاد إليه وعليه عَوْدًا وعيادًا، قال الله: ﴿اللَّهُ يَبْدَا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ [الروم: ١١]، قال سيبويه: فقولوا: رجع عَوْدَه على بَدْئِيهِ، أي: أنه لم يقطع ذهابه حتى وصله برجوعه، فقولوا: رجعْتَ عَوْدِي على بَدْئِيهِ، أي: رجعْتَ كما جئت^(١٠).

وخلاصة ما سبق: أن العيد لغة مأخوذ من العود، وهو: الرجوع؛ لأنَّه يعود كل عام.

العيد اصطلاحاً:

لم يتطرق الفقهاء إلى تعريف العيد، أو تعريف عيدي الفطر والأضحى، لأنَّه شيء معروف مألوف، بقول أغلبهم: عيد الفطر وعيد الأضحى.

وقد عرف صاحب معجم لغة الفقهاء العيد:

بأنَّه: الاحتفال يوماً (ما) بمناسبة ذكرى حدث هام^(١١).

وهو تعريف جامع مانع، إلا أنه تعريف عام، ولذا لزم من الباحث تعريف العيد بخصوص يومه، أعني: عيد الفطر، وعيد الأضحى، بالآتي:

عيد الفطر هو: احتفال المسلمين وبتهاجهم بكمال صومهم، في اليوم الأول من شوال، وعودة هذه اليوم عليهم.

عيد الأضحى هو: احتفال المسلمين يوم العاشر من ذي الحجة، وثلاثة أيام بعده، بذبح أضحيتهم، وعودته عليهم، وتمام أحوالهم الحجاج لحجهم.

ويمكن تعريفه بأنه: احتفال المسلمين بذبح الأضاحي، وشكر الله على موسم الطاعات المختلفة في عشر ذي الحجة، وفرحة المسلمين بقضاء الحجاج لركن الحج الأعظم.

(٨) ابن منظور: لسان العرب: ٣١٥/٣.

(٩) انظر: ابن منظور: لسان العرب: ٣١٥/٣.

(١٠) انظر: ابن منظور: لسان العرب: ٣١٥/٣.

(١١) قلجي: معجم لغة الفقهاء: ٣٢٥/١.

المبحث الثاني: حكم التكبير المطلق في العيددين

فالمطلق: الذي لا وقت له محدد، فيكبر المكبر في أي وقت كان، ليلاً أو نهاراً.

أما المقيد: ما كان بعد الصلوات المفروضة.

المطلب الأول: حكم التكبير المطلق في الفطر:

مشروعية:

لا خلاف بين الفقهاء في مشروعية التكبير المطلق في عيد الفطر المبارك عموماً، إلا أنهم اختلفوا في حكمه من حيث الوجوب والاستحباب، ومن حيث الجهر والإسرار^(١٢).

قال ابن قدامة: وحملته أنه يستحب للناس إظهار التكبير في ليلي العيددين، في مساجدهم، ومنازلهم، وطرقهم، مسافرين كانوا أو مقيمين، لظاهر الآية^(١٣).

واستدل الفقهاء على مشروعية بالآتي:

١ - قوله تعالى: «وَلْتُكَبِّلُوا الْعِدَّةَ وَلْتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَأْكُمْ» [البقرة: ١٨٥].

قال القرطبي: قال ابن عباس: «حق على المسلمين إذا رأوا هلال شوال أن يكبروا»^(١٤).

٢- حديث ابن عمر: أن النبي ﷺ: «كان يخرج في العيددين مع الفضل بن عباس، وعبد الله، والعباس، وعلي، وجعفر، والحسن، والحسين، وأسامه بن زيد، وزيد بن حرثة وأيمان بن أم أيمن، رافقا صوته بالتهليل والتكبير، فيأخذ طريق الحذائين حتى يأتي المصلى، وإذا فرغ رجع على الحذائين حتى يأتي منزله»^(١٥).

وجه الدلالة: الحديث صحيح صريح في مطلق التكبير الجماعي، وكذلك قوله: في العيددين، أي: الفطر والأضحى.

(١٢) ابن الهمام: فتح القيدير: ١/٤٢٣، والقرطبي: البيان والتحصيل: ١، ٢٨٧/١، ٢٨٤/١، وابن قدامة: المغني: ٢٢٥/٢، والمهدى: الأزهار: ١، ٣٢٠/٣، وابن حزم: المحلى: ٣٠٤/٣، والشوكاني: نيل الأوطار: ٣٤٣/٣.

(١٣) المغني: ٢. ٢٢٥/٢.

(١٤) الجامع لأحكام القرآن: ٢٨٥/٢.

(١٥) أخرجه ابن حزيمة في صحيحه: ٥٦١، برقم(١٤٣١)، والبيهقي في الكبرى: ٢٧٩/٣، وابن أبي شيبة مرسلًا: ١٦٤/٢، برقم(٥٦٧)، قال الألباني: قلت: وقد صح عن الزهري مرسلًا مرفوعًا، فقال ابن أبي شيبة (٢/١٢)، حدثنا يزيد بن هارون عن ابن أبي ذئب عن الزهري، وهذا سند صحيح مرسلًا، ومن هذا الوجه آخر جه المحاملي (٢/٤٢)؛ وقد روى من وجه آخر عن ابن عمر مرفوعًا؛ وقد أخرجه البيهقي (٢٧٩/٣) من طريق عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر: أن رسول الله كان يخرج في العيددين مع الفضل بن عباس ... الحديث، وقال البيهقي: هذا أمثل من الوجه المتقدم، ثم قال: قلت: ورجاله ثقات رجال مسلم غير عبد الله بن عمر، وهو العمري المكير، قال الذهبي: صدوق في فظه شيء؛ ورمز له هو وغيره بأنه من رجال مسلم، فمثنه يشهد به، فهو شاهد صالح لم Merrill الزهري، فالحديث صحيح عندي موقوفاً ومرفوعاً (إرواء الغليل: ١٢٣/٣).

قال (صاحب رد الجميل: ص- ٣٠٠) مانصه: وله شاهد رواه الحكم (٤/٢٥٦) من طريق إسحاق بن بزرخ عن زيد بن الحسن عن أبيه قال: "أمرنا رسول الله في العيددين، أن تليس أجود مانجد، ... وأن نظهر التكبير"، وقال الحكم: لو لا جهة إسحاق لهذا، لحكت للحديث بالصحة، وتعقبه ابن كثير قاتلاً: قلت: ليس بمحظول، فقد ضعفه الأزدي، ووثقه ابن حبان، وذكره ابن أبي حاتم، ولم يذكر فيه جرحاً، ومن عادته الجرح عند وجود سببه؛ وقال ابن أبي حاتم: إسحاق بن بزرخ مصري روى عن الحسن بن علي، وعنه الليث بن سعد، سمعت أبي وأبا زرعة يقولان ذلك؛ وقال المزي: إسحاق بن بزرخ الفارسي مولى أم حبيبة، فحديثه مما يصلح أن يشهد به؛ ثم تابع قاتلاً؛ وقد تظافرت الآثار عن الصحابة في العمل به.

٣- حديث أم عطية رض أنها قالت: «كنا نؤمر أن نخرج يوم العيد حتى نخرج البكر من خدرها، ونخرج الحيض، في يكن خلف الناس، فيكبّرن بتكبيرهم»^(١٦).

وهذا الحديث صحيح صريح في حق النساء، وهو أصح من حديث ابن عمر، وقولها: يوم العيد، يشمل العيددين.

٤- حديث أبي قتادة رض: «أنه كان يكبر يوم العيد حتى يبلغ المصلى»^(١٧). والمراد به هنا عيد الفطر المبارك اتفاقاً، بدليل قوله: حتى يبلغ المصلى؛ لأن التكبير فيه ينتهي مع صلاة العيد.

حكمة:

اختلاف الفقهاء في حكم التكبير المطلق في عيد الفطر من حيث الوجوب والاستحباب، على قولين، كالأتي:

الأول: ذهب الظاهري إلى أن التكبير المطلق واجب ليلة عيد الفطر المبارك، وعقب انتهاء شهر رمضان الكريم^(١٨).

قال ابن حزم: والتکبیر ليلة عيد الفطر: فرض، وهو في ليلة عيد الأضحى: حسن، فـإكمال عدة صوم رمضان واجب التکبیر، ويجزئ من ذلك تكبيرة^(١٩).

واستدلوا بالآتي:

١- قوله تعالى: **﴿وَلِتَكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهُ عَلَىٰ مَا هَذَاكُمْ﴾** [البقرة: ١٨٥].

وجه الدلالة: أن الله أمر عباده الصائمين بعد تمام صومهم بالتكبير، والأمر يقتضي الوجوب.

٢- حديث أم عطية رض، المتقدم، أنها قالت: «كنا نؤمر أن نخرج يوم العيد، ونخرج الأباء من خدرهن والحيض، في يكن خلف الناس، فيكبّرن بتكبيرهم».

والشاهد في الحديث: قولها: كنا نؤمر، أي: أن الأمر لا يمكن أن يكون إلا بتوجيه من النبي صل، وإذا كان هذا في حق النساء ففي حق الرجال آكد.

الثاني: ذهب جمهور الفقهاء، الأحناف في المعتمد، والمالكية، والشافعية، والحنابلة، إلى أن التكبير المطلق في عيد الفطر المبارك مستحب^(٢٠).

(١٦) أخرجه البخاري: ١٢٤/٤، برقم(٩٧١).

(١٧) أخرجه ابن أبي شيبة: ٤٨٧/١، برقم(٥٦٢٠)، والطحاوي في المشكل: ٣٩/١٤، كلاماً من طريق عبد الله بن إدريس، عن يحيى بن أبي كثير، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن محمد بن إبراهيم، وهو التيمي: قلت: والحديث صحيح، كل رجال سنته رجال الصحاحين.

(١٨) المحملي: ٣٠٤/٣.

(١٩) المرجع السابق: ٣٠٤/٣.

(٢٠) فتح القدير: ١/٤٢٣، والبيان والتحصيل: ٢٨٧/١، وأسنى المطالب: ٢٨٤/١، والمغني: ٢٢٥/٢.

واستدلوا بالآتي:

١- حديث ابن عمر السابق: «أن النبي ﷺ كان يخرج في العيدين مع الفضل بن عباس، وعبد الله، والعباس، ... رافعا صوته بالتهليل والتكبير، حتى يأتي المصلى».

فعل النبي ﷺ هذا يدل دلالة واضحة أن التكبير في العيدين مسنوناً لا واجباً، فلو كان واجباً لنقل إلينا بالتواتر، ولأمر به ﷺ.

٢- حديث أنس رضي الله عنه أنه سئل: هل كنتم تلبون أم تكبرون وأنتم نازلون من عرفة مع رسول الله ﷺ؟، قال: «كان يلبي الملبى لا ينكر عليه، ويكبر المكبر فلا ينكر عليه»^(١).

وجه الدلالة: فلو كان التكبير واجباً لقدم على التلبية، وما كان هناك كان هنا.

الثالث: ذهب الإمام أبي حنيفة، إلى مشروعية التكبير المطلق في عيد الفطر المبارك، إلا أنه يرى أن الأصل فيه الإسرار لا الجهر^(٢).

و واستدل بالآتي:

١- قوله تعالى: «وَادْكُرْ رَبَّكِ فِي نَفْسِكِ تَضْرِعًا وَخِيفَةً، وَذُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ» [الأعراف: ٢٠٥].

٢- حديث سعد رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «خير الذكر الخفي، وخير الرزق ما يكفي»^(٣).

وجه الدلالة في الآية والحديث: أن التكبير ذكر ودعاء، والأصل فيهما الإخفاء، حتى يكون أقرب للأدب والخشوع، وأبعد من الرياء^(٤).

مناقشة الأدلة والترجح:

أما استدلالهم بأن الأمر في الآية للوجوب، فغير صحيح، فالآية ليس فيها أمر وإنما إخبار، فالله جل في علاه أخبر عن إرادته فقال: يزيد الله بكم اليسر ولا يزيد بكم العسر ولتكلموا العدة ولتكبروا الله^(٥)؛ فرد الظاهرية: أما قولكم أن الأمر في الآية للإخبار والوعد لا للوجوب، فغير مسلم فيه، لأن جملة ولتكلروا معطوفة على جملة ولتكلموا، فإذا قلنا: أن الجملة الثانية إخبار، لزم علينا القول: أن الجملة الأولى إخبار، فكيف يستقيم هذا الكلام؟!!، وإكمال العدة فرض حتى نرى هلال شوال، باتفاق الأولين والآخرين.

وإما استدلال الأحناف بقوله تعالى: دون الجهر من القول، فلا تصلح دليلاً في محل النزاع، لأنها عموم، والتكبير خصوص، والخصوص يقيد العموم.

(١) أخرجه البخاري: ١٢٤/٤، برقم(٩٧٠).

(٢) فتح القدير: ١/٤٢٣.

(٣) أخرجه أحمد: ١٤٧٧، برقم(٨٦)، وابن أبي شيبة: ٢٩٦٦٣، برقم(٨٥/٦)، وابن حبان: ٩١/٣، برقم(٨٠٩)؛ قال البيضاوي في المجمع: رواه أحمد وأبو يعلى، وفيه محمد بن عبد الرحمن بن لبيبة، وقد وثقه ابن حبان، وقال: روى عن سعد بن أبي وقاص، ثبت: وضعفه ابن معين، وبقية رجالها رجال الصحيح: ٨٥/١٠.

(٤) انظر: الجوهرة النيرة: ٩٣/١.

(٥) انظر: ابن قدامة: المغني: ٢٢٥/٢.

وأما استدلالهم بحديث سعد، فكما رد على وجه الدلالة بالأية كذلك الحديث، والثاني: أن الحديث ضعيف، والضعف لا يقام به حجة؛ لا سيما وقد خالفت إجماع الصحابة، في استحباب التكبير المطلق في الفطر ، والخلاف بعد الإجماع لا يرفع الإجماع^(٢٦).

وكذا يرد على الإمام أبي حنيفة من مذهبها، وهو أنه يجيز التكبير في أيام الحج بالجهر ورفع الصوت، فكيف لا يجيزه هنا؟!!.

القول الراجح:

وبناء على ما سبق من أدلة ومناقشات: فما ذهب إليه الجمهور هو الأصوب، أن التكبير المطلق مستحب، ليلة عيد الفطر ويومه حتى انتهاء صلاة العيد، لأنه لو كان واجباً لنقل إلينا بالتواتر، ولأمر به النبي ﷺ أصحابه، ولما تركه أحد قط.

المطلب الثاني: حكم التكبير المطلق في الأضحى:

اتفق الفقهاء جميعهم على مشروعية التكبير المطلق في عيد الأضحى المبارك، للأدلة المتناظرة كتاباً وسنة؛ ومبدئه من أول يوم من شهر ذي الحجة إلى نهاية أيام التشريق^(٢٧).

قال الكاساني: تكبير التشريق سنة ماضية نقلها أهل العلم، وأجمعوا على العمل بها؛ ثم تابع قائلاً: والأيام المعدودات أيام التشريق، والمعلومات أيام العشر^(٢٨).

قال ابن قدامة: لا خلاف بين العلماء - رحمهم الله - في أن التكبير مشروع في عيد النحر واختلفوا في مدة^(٢٩).

قال الإمام الشوكاني: وقد حكى في البحر الإجماع على مشروعية تكبير التشريق؛ إلا عن النخعي، ثم قال: ولا وجه له^(٣٠).

واستدل الفقهاء المجمعون بالآتي:

١- قوله تعالى: «وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ» [الحج: ٢٨]، ولقوله: «كَذَلِكَ سَخَرُهَا لَكُمْ لَتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَذَاكُمْ» [الحج: ٣٧]، وقوله: «وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ» [البقرة: ٢٠٣]. وفسر هذه الآيات الصحابة، وعلى رأسهم حبر الأمة وترجمان القرآن ابن عباس< عليهما السلام>، أن المقصود بالذكر في هذه الآيات هو التكبير، وكفى بتفسيره تفسيراً^(٣١).

(٢٦) القرافي: نفائس الأصول: ٢٥٩٤/٦.

(٢٧) بداع الصنائع: ١٩٥/١، والكافي: ٢٦٥/١. وأنسى المطالب: ٢٨٤/١. والمغني: ٢٤٥/٢. ونيل الأوطار: ٣٨٤/٣.

(٢٨) بداع الصنائع: ١٩٥/١.

(٢٩) المغني: ٢٤٥/٢.

(٣٠) نيل الأوطار: ٣٨٤/٣.

(٣١) تفسير ابن أبي حاتم: ٣٦٠/٢. والسيوطى: الدر المنثور: ٤٥٦/٢.

٢- حديث أنس^{رض} المتقدم أنه سئل: «هل كنتم تلبون أم تكبرون وأنتم مع رسول الله^{صل} في حجته؟، قال: كان يلبي الملبي لا ينكر عليه، ويكبر المكبر فلا ينكر عليه».

٣- حديث أم عطية^{رض} السابق، أنها قالت: «كنا نؤمر أن نخرج يوم العيد، ونخرج الأبكار من خدرهن والحيض، في يكن خلف الناس، فيكبّرن بتكبيرهم».

قلت: حديث أنس وحديث أم عطية حديثان صحيحان صريحان مرفوعان في التكبير ومشروعيته المطلقة، للرجال والنساء.

٤- حديث ابن عمر^{رض}، أن النبي^{صل}، قال: «ما من الأيام العمل الصالح فيهن أحب إلى الله من هذه الأيام، ... فأكثروا فيهن من التهليل والتکبیر والتحمید».^(٣١)

٥- حديث نبيشة الهذلي^{رض}، أن النبي^{صل} قال: «أيام التشريق أيام أكل وشرب وذكر الله».^(٣٢)
آثار الصحابة:

١- حديث ابن عمر وأبي هريرة - رضي الله عنهما - «أنهما كانا يخرجان إلى السوق في أيام العشر يكبّران، ويكبّرون الناس بتكبيرهما».^(٣٣)

٢- حديث ابن عمر^{رض}: «أنه كان يكبر في قبته بمني فيسمعه أهل المسجد، فيكبّرون ويكبّر أهل الأسواق، حتى ترتج مني تكبيراً، وكان ابن عمر يكبر بمني تلك الأيام وخلف الصلوات، وعلى فراشه وفي فسطاطه، ومجلسه وممشاه تلك الأيام جميعاً».^(٣٤)

٣- حديث ميمونة^{رض}، أنها كانت: «تكبر يوم النحر، وكان النساء يكبّرن خلف أبان بن عثمان وعمر بن عبد العزيز ليالي التشريق مع الرجال في المسجد».^(٣٥)

وأما ما صح عن الصحابة رضوان الله عليهم في مشروعية التكبير وصلت حد الإجماع، وأغلبها لها حكم الرفع، لأن هذه العبادة كانت في أيامه وحضرته^{صل}.

(٣٢) الحديث أخرجه البخاري: ٣٢٩/١، برقم(٩٢٦). أما زيادة: فأكثروا، فقد أخرجها الإمام أحمد في مسنده، وصححها أحمد شاكر: ٦٨/٥، برقم(٥٤٤٦).

(٣٣) أخرجه مسلم: ٨٠٠/٢، برقم(١١٤١).

(٣٤) أخرجه البخاري معلقاً: ٢٠/٢.

(٣٥) أخرجه البخاري معلقاً: ١٢٤/٤.

(٣٦) أخرجه البخاري معلقاً: ١٢٤/٤.

المبحث الثالث: حكم التكبير المقيد في العيددين

المطلب الأول: حكم التكبير المقيد في الفطر:

اختلاف الفقهاء في استحباب التكبير المقيد - أي: بعد الصلوات - في الفطر، على قولين:

الأول: ذهب جمهور الفقهاء، الأحناف، والمالكية، والظاهيرية، والشافعية في قول لهم، والحنابلة في المعتمد، إلى أن التكبير المقيد لا يسن في عيد الفطر^(٣٧).

و واستدلوا بالآتي:

١- أن النبي ﷺ لم يكبر في عيد الفطر إلا مطلقاً، كما في حديث ابن عمر السابق، ولم يرد عنه أنه كبر بعد الصلوات، فيجب التقيد به.

٢- أنه لم يرد عن صاحبته الكرام أنهم كبروا بعد الصلوات من عيد الفطر المبارك.

الثاني: ذهب الشافعية في المعمول به، والحنابلة في قول لهم، إلى أن التكبير في عيد الفطر مسنونه مطلق ومقيد، والمقييد بعد صلوات ثلاث، المغرب والعشاء والفجر^(٣٨).

قال الأنصاري: والمقييد مختص بالأضحى لا يتجاوزه إلى الفطر، لكن خالف النووي في أنكاره، فسوى بينهما فيكبر عقيب كل صلاة، ... ولو نفلا^(٣٩).

قال صاحب الانصاف: لا يسن التكبير عقيب المكتوبات الثلاث في ليلة عيد الفطر، على الصحيح من المذهب، وقيل: يكبر عقيبها، ... قال في المذهب، ومبسوط الذهب: وهو عقيب الفرائض أشد استحباباً^(٤٠).

و واستدلوا بالآتي:

١- قوله تعالى: «وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهُ عَلَىٰ مَا هَذَاكُمْ» [البقرة: ١٨٥].

وجه الدلالة: كما أن الأمر للتکبير المطلق كذا يكون للمقييد.

٢- القياس على الإجماع، كما أن التكبير المقيد في عيد الأضحى مسنون، فكذا يكون في عيد الفطر المبارك^(٤١).

مناقشة الأدلة والترجيح:

رد الجمهور: أما استدلالكم بالقياس: فهو قياس فاسد، من وجهين، الأول: لأنكم قسم الأيام العاديات على أيام الحج، والأيام التي لا ذبح فيها على أيام الثج والتعج، والثاني: أنه لا قياس في العبادات، وأن العبادات تحتاج إلى نصوص صحيحة صريحة^(٤٢).

(٣٧) أنسى المطالب: ٢٨٤/١، والمغني: ٢٢٥/٢.

(٣٨) أنسى المطالب: ٢٨٤/١، والنوعي: المجموع: ٣٠/٥، والمرداوي: الانصاف: ٤٣٦/٢.

(٣٩) زكريا الأنصاري: ٢٨٤/١.

(٤٠) المرداوي: الانصاف: ٤٣٦/٢.

(٤١) انظر: النوعي: المجموع: ٣٢٥/٥.

(٤٢) انظر: المحلى: ابن حزم: ٣٠٦/٣.

فرد أصحاب القول الثاني على رد الجمهور: أن ليلة عيد الفطر المبارك ويومه ليست عادية، وإنما شعيرة كبيرة من شعائر الإسلام، أمر الله جل في علاه بالتكبير فيها!!، وكذا ليس المقصد الوحيد من التكبير المقيد في الأضحى هو النبح، وإنما المقصود الأكبر هو إظهار عظمة هذا الدين وإغاظة أعدائه الكافرين، فكما أن هذه العلة هي المراد الأول للشارع الحكيم، فتسري في الفطر كما هي في الأضحى^(٤٣)!!.

وأما قولكم: لا قياس في العبادات، فنقول: أن العبادات تقسم إلى قسمين، معقولة المعنى وغير معقولة المعنى، فغير معقولة المعنى اتفقنا معكم أنه لا قياس فيها، أما العبادات معقولة المعنى، فقد وقع القياس فيها، عند الأولين والآخرين، كالتكبير خلف الصلوات في عيد الفطر، ونجاسة لعب الخنزير كنجاسة لعب الكلب^(٤٤).

القول الرابع:

وبناء على ما سبق من أدلة ومناقشات وردود، فالقول المختار للباحث هو ما ذهب إليه أصحاب القول الثاني، أنه يستحب التكبير عقب الصلوات المفروضة في الفطر، لأن الخاص دخل تحت العام دخولاً أولياً؛ وأما القياس: فهو دليل متمم ومستقل يعوض دليل العموم للخصوص.

المطلب الثاني: حكم التكبير المقيد في الأضحى:

أجمع الفقهاء كلهم على استحباب التكبير المقيد في عيد الأضحى وأيام الحج والتشريق، والمقييد يعني به: الذي بعد الصلوات المكتوبة.

قال ابن رشد: واختلفوا في وقت التكبير في عيد الفطر بعد أن أجمع على استحبابه الجمهور، واتفقوا أيضاً على التكبير في أيام الصلوات أيام الحج^(٤٥).

قال النووي: وأما التكبير المقيد فيشرع في عيد الأضحى بلا خلاف لإجماع الأمة^(٤٦).

قال ابن قدامة: قيل للإمام أحمد: بأي حديث تذهب إلى أن التكبير من صلاة الفجر يوم عرفة إلى العصر من آخر أيام التشريق؟، قال: بالإجماع عن عمر وعلي وابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهم^(٤٧).

قال ابن حزم: والتكبير إثر كل صلاة، وفي الأضحى، وفي أيام التشريق، ويوم عرفة حسن كله^(٤٨).

(٤٣) انظر: ابن قدامة: المغني: ٢٢٥/٢.

(٤٤) انظر: السبكي: الأشباه والنظائر، ص ٢٨٠، والرملي: غاية البيان شرح زيد ابن رسلان: ص ٣٣.

(٤٥) بداية المجتهد: ١/٢٢٠.

(٤٦) المجموع: ٥/٣٢.

(٤٧) المغني: ١/٣٣٨..

(٤٨) المحلى: ٣/٤٠.

واستدل المجمعون بالآتي:

١- حديث جابر رض أن النبي صلی الله علیه وآله وسَلَّمَ كان إذا صلی الصبح من غداة عرفة يقبل على أصحابه فيقول: «على مکانکم، ويقول: الله أكبر الله أكبر، لا إله إلا الله، الله أكبر الله أكبر والله الحمد»، فيکبر من غداة عرفة إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق^(٤٩).

٢- حديث ابن عمر رض: أنه كان «يکبر بمنى تلك الأيام، وخلف الصلوات»^(٥٠). وهذا الحديث لا أعتبره موقوفاً، بل له حكم الرفع، لأنه كان في حياته صلی الله علیه وآله وسَلَّمَ، وإن لم يكن موجوداً في وقت العبادة؛ وأي: عمل فعله الصحابي في حياته صلی الله علیه وآله وسَلَّمَ، فهو حديث تقريري مرتفع.

أوقات التكبير المقيد:

اختلاف الفقهاء في أوقات التكبير المقيد ابتداء وانتهاء على ثلاثة أقوال:
الأول: ذهب جمهور الفقهاء، الشافعية في المعمول به، والحنابلة، والهادوية، والظاهيرية، إلى أن التكبير المقيد أيام الحج يبدأ من فجر عرفة إلى العصر من آخر أيام التشريق^(٥١).

قال ابن قدامة: ويکبر في الأضحى عقیب الفرائض في الجماعة من صلاة الفجر يوم عرفة إلى العصر من آخر أيام التشريق^(٥٢).

قال المرتضى: وتکبير التشريق سنة مؤكدة عقیب كل فرض من فجر عرفة إلى آخر أيام التشريق، ويستحب عقیب النوافل^(٥٣).

الثاني: ذهب المالكية، والشافعية في المعتمد، إلى أن التكبير المقيد في أيام الحج يبدأ من صلاة الظهر من يوم النحر إلى صلاة الصبح من آخر أيام التشريق^(٥٤).

قال ابن عبدالبر: ويکبر أيام التشريق من صلاة الظهر من يوم النحر إلى صلاة الصبح من آخر أيام التشريق^(٥٥).

(٤٩) أخرجه الدارقطني: ٥٠/٢، برقم(٢٩)، والبيهقي في الدعوات الكبير: ١٦٥/٢، برقم(٥٤٠)، والبغوي في شرح السنّة، وعندما أخرجه عضده بحديث أنس، أنه سأله وما غاديyan من مني إلى عرفة؛ الحديث مر معنا، ثم قال: وهذا حديث متفق على صحته: ١٤٦/٧، برقم(١٩٢٤)، وأورده ابن القطان، وهو من أئمة الحديث في بيان الوهم والإبهام وتكلم على جميع أسانیده وطرقها، وأفضل سند، من طريق أبي جعفر، محمد الباقر بن علي بن الحسين، عن أبيه زين العابدين علي بن الحسين عن جابر بن عبد الله، أن النبي كان: يکبر في صلاة الفجر يوم عرفة، إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق، حين يسلم من المكتوبات، ١٠/٢/٣، برقم(٧٩٦)، قلت: وهذا السند من أفضل الأسانید صحة لو سلم من الرواية الدين دونه، ولا يضر، لأن محمد بن الحسين، منتابع التابعين، الذين كتب الحديث في عهده، أضف إلى هذا أن كلاماً من علي، وعمر، وابن مسعود، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس، وابن الزبير، وسلمان، روی عنهم هذا الحديث بأسانید متفقة على صحتها، وقد أوردت معظمها في صلب هذا البحث، فهل يعقل أن هذه الروايات موقوفة في هذه العبادة العظيمة؟!!، وهل هذه الأسانید كلها لا تعضد هذا السند في هذا حديث جابر؟، وعليه: فالحديث عندي حسن صحيح، حسن للأسانيد العاضدة، وصحیح بأن الموقف له حكم الرفع.

(٥٠) أخرجه البخاري معاقاً: ١٢٤/٤.

(٥١) المنهاج: ٧٠/١، والمغني: ٣٣٨/١، والأزهار: ٣٢٠/١، والمحلى: ٣٠٤/٣.

(٥٢) المعني: ٣٣٨/١.

(٥٣) الأزهار: ٣٢٠/١.

(٥٤) ابن عبدالبر: الكافي: ٢٦٥/١، والنوعي: المنهاج: ٧٠/١.

(٥٥) الكافي: ٢٦٥/١.

قال النwoوي: ويكبر الحاج من ظهر النحر ويختم بصبح آخر التشريق، وغيره فهو في الأظهر؛ ثم تابع قائلاً: وفي قول من صبح عرفة ويختم بعصر آخر التشريق والعمل على هذا^(٥٦).

الثالث: ذهب الأحناف إلى أن التكبير المقيد في الأضحى يبدأ من فجر عرفة، وينتهي عقب صلاة العصر أول أيام النحر^(٥٧).

قال الموصلي: وتکبیر التشريق: الله أکبر ... من عقیب صلاة الفجر يوم عرفة إلى عقیب صلاة العصر أول أيام النحر، ثمان صلوات^(٥٨).

القول الرابع:

المختار هو قول الجمهور: أن التكبير المقيد في الأضحى يبدأ من فجر عرفة وينتهي آخر أيام التشريق، وهذا ما جاءت به الأدلة المرفوعة والموقوفة، وعليه أغلب الفقهاء، ولأن أيام التشريق كلها أيام نجح وأكل وشرب وذكر الله تعالى، وأفضل الذكر فيها التكبير.

أضف إلى ما سبق: أن المذاهب التي خالفت الجمهور، فلهم قول آخر يوافق قول الجمهور، كالأنناف والشافعية، إلا المالكية فقط التي انفردت في هذه المسألة، وخالفت الجمهور، أما المذاهب الخمسة فيكاد أن نقول أنها مجتمعة على: أن التكبير المقيد يبدأ من فجر عرفة إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق.

المبحث الرابع: صيغ التكبير وحكمه جماعياً

المطلب الأول: صيغ التكبير عموماً

أما صيغ التكبير عموماً فقد اختلف الفقهاء فيها على ثلاثة أقوال، كالتالي:

الأول: ذهب الأحناف، والمالكية في قول، والحنابلة، إلى أن صيغة التكبير المسنونة، التثنية في الأولى والثانية، وهي: الله أکبر الله أکبر، لا إله إلا الله، الله أکبر الله أکبر والله الحمد^(٥٩). واستدلوا بالآتي:

١- حديث جابر بن عبد الله رض أن النبي ﷺ كان إذا صلى الصبح من غداة عرفة يقبل على أصحابه فيقول: «على مكانتكم، ويقول: الله أکبر الله أکبر، لا إله إلا الله، الله أکبر الله أکبر والله الحمد» ومد التكبير إلى آخر أيام التشريق^(٦٠).

(٥٦) المنهاج: ٧٠/١.

(٥٧) الزيلعي: تبين الحقائق: ٢٢٧/١، والموصلي: الاختيار: ٩٣/١.

(٥٨) الموصلي: الاختيار: ٩٣/١.

(٥٩) بدائع الصنائع: ١٩٥/١، والعبدري: التاج والإكليل: ١٩٥/٢، والإنصاف: ٤٤١/٢،

(٦٠) أخرجه الدارقطني: ٤٥٣/٤، برقم(٧٥٦)، والبيهقي في الدعوات الكبير: ١٦٥/٢، برقم(٥٤٠)، والبغوي في شرح السنة: ١٤٦/٧، برقم(١٩٢٤)، وأورده ابن القطن، في بيان الوهم والإيهام وتتكلم على جميع أسانيده وطرفيها، وأفضل سند، من طريق أبي جعفر، محمد الباقر بن علي بن الحسين، عن أبيه زين العابدين علي بن الحسين عن جابر بن عبد الله، أن النبي كان: يكبر في صلاة الفجر يوم عرفة، إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق، حين يسلم من المكتوبات، ١٠٢/٣، برقم(٧٩٦)، فالحديث حسن صحيح، حسن للأسانيد العاضدة، وصحيح بأن الموقف له حكم الرفع. كما بينته في المبحث الثالث من هذا البحث.

٢- حديث ابن مسعود^(١): أنه كان يكبر من صلاة الغداة يوم عرفة إلى صلاة العصر من يوم النحر، يقول: «الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله، والله أكبر، الله أكبر، والله الحمد»^(٢).

الثاني: ذهب الشافعية، والمالكية في قول، إلى أن صيغة التكبير المسنونة، التثليث في الأولى، والتشيية في الثانية، والإفراد في الثالثة^(٣).

قال الإمام النووي: وصيغته المحبوبة: الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله، الله أكبر، الله أكبر، والله الحمد؛ الله أكبر كثيراً، والحمد لله كثيراً، وسبحان الله بكرة وأصيلاً.^(٤)
 واستدلوا بالآتي:

١- حديث جابر السابق، أن النبي^ﷺ كان إذا صلى الصبح من غداة عرفة يقبل على أصحابه فيقول: على مكانكم، ويقول: الله أكبر الله أكبر، لا إله إلا الله، الله أكبر الله أكبر والله الحمد. فيكبر من غداة عرفة إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق.

٢- قال البيهقي: وروينا عن عمر، وعلي - رضي الله عنهما - ما يوافق ذلك، وعن ابن عمر ...، وعن ابن عباس كذلك^(٥).

٣- أن ابن عمر كان يكبر من صلاة الفجر يوم عرفة إلى صلاة العصر من النحر، فيقول: «الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله، والله أكبر، الله أكبر، والله الحمد»^(٦).

٤- حديث عثمان النهدي قال: كان سلمان^{رض} يعلمنا التكبير، فيقول: كبروا: الله أكبر الله أكبر كثيراً^(٧).

الشاهد في الحديث: أنه فيه التثليث في التكبير.

الثالث: ذهب الشافعية فيما جرى به العمل، إلى أن صيغة التكبير التثليث في الأولى، والتشيية في الثانية، والإفراد في الثالثة، وأن يزاد في الأخير، الله أكبر كثيراً ...، قياساً^(٨).

قال الإمام الشافعي: وإن زاد فقال: الله أكبر كثيراً والحمد لله كثيراً وسبحان الله بكرة وأصيلاً، لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون، لا إله إلا الله وحده صدق وعده، ونصر عبده، وأعز جنده، وهزم الأحزاب وحده، لا إله إلا الله والله أكبر، فحسن^(٩).

(١) أخرجه ابن أبي شيبة من طريق وكيع، عن الحسن بن صالح، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص: ٤/١٩٩، برقم (٥٦٩٧)، وكل رجال السنن رجال الصحيحين، والطبراني في الكبير: ٣٠٧/٩، برقم (٩٥٣٨)، وصححه ابن حجر، فقال: يكبر تثليثاً بعدهما لا إله إلا الله، ... جاء ذلك عن عمر، وعن ابن مسعود نحوه (الفتح: ٣٩١/٣).

(٢) الشعلبي: الثلقين: ص ٣٥، والنوعي: المنهاج: ١/٧٠.

(٣) المنهاج: ١/٧٠.

(٤) الدعوات الكبرى: ٢/١٦٥.

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة: ١/٤٨٨، برقم (٥٦٣٣)، والحديث صحيح، وكل رجال سنده رجال الصحيحين.

(٦) أخرجه البيهقي: ٣/٤٤١، برقم (٦٢٨٢)، قال ابن حجر: وأما صيغة التكبير فأصلح ما ورد فيه، ما أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح عن سلمان ... الحديث» (فتح الباري: ٣/٣٩١).

(٧) الشافعي: الأم: ١/٢٧٦، والنوعي: المجموع: ٥/٣٠.

(٨) الأم: ١/٢٧٦.

واستدلوا:

بحديث جابر، أن النبي ﷺ بدأ بالصفا فرقى عليه حتى رأى البيت فاستقبل القبلة فوحد الله وكبره وقال: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ وَحْدَهُ وَنَصَرَ عَبْدَهُ وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ»^(٦٩).

وجه الدلالة: قال النووي بعد أن أورد هذه الزيادة: لأن النبي ﷺ قال ذلك على الصفا^(٧٠).

القول الراجح:

الخلاف في صيغة التكبير لا يكاد يعتد، لأنه لا يوجد فرق كبير بين الصيغتين، وإن كان التثليث أولى لأنه وتر، وفيه ترتيب ثلاث واثنتين وواحدة، وعليه كثير من الصحابة.

قال ابن عبد البر: صح عن عمر وعلي وابن مسعود أنهم كانوا يكبرون ثلاثة الله أكبر الله أكبر الله أكبر^(٧١).

المطلب الثاني: حكم التكبير جماعياً

لا خلاف بين أصحاب المذاهب في استحباب رفع الصوت بالتكبير أيام العيددين والحج والتشريق، سواء كان مطلقاً أم مقيداً، إظهاراً لهذه الشعيرة العظيمة في أيام معدودة، والمقييد أكثر تأكيداً، أعني: حصوله جماعياً أكثر، لوقوعه خلف صلاة الجمعة.

قال الموصلبي: وتکبير التشريق: الله أكبر ...، وهو واجب عقب الصلوات المفروضات في جماعات الرجال المقيمين بالأمسار^(٧٢).

قال ابن حبيب: ومن السنة أن يجهر بالتكبير في طريقه، والتهليل، والتحميد جهراً يسمع من ليه، وفوق ذلك قليلاً حتى يأتي الإمام فيكير، ويكبروا بتکبيره^(٧٣).

قال الشافعي: فإذا رأوا هلال شوال، أحبت أن يكبر الناس جماعة وفرادي، في المسجد، والأسوق، والطرق، والمنازل، مسافرين ومقيمين في كل حال، وأينما كانوا، وأن يظهروا التكبير^(٧٤).

قال ابن قدامة: وحملته أنه يستحب للناس إظهار التكبير في ليالي العيددين في مساجدهم ومنازلهم وطريقهم مسافرين كانوا أو مقيمين لظاهر الآية المذكورة ... ومعنى إظهار التكبير رفع الصوت به، واستحب ذلك لما فيه من إظهار شعائر الإسلام وتنكير الغير^(٧٥).

(٦٩) أخرجه مسلم: ٣٩/٤، برقم(٣٠٠٩).

(٧٠) الشافعي: الأم: ٢٧٦/١، والنوعي: المجموع: ٣٠/٥.

(٧١) الاستذكار: ٣٣٨/٤.

(٧٢) الاختيار: ٩٣/١.

(٧٣) الصقلي: الجامع لمسائل المدونة: ٩٤٤/٣.

(٧٤) الأم: ٢٦٤/١.

(٧٥) المغني: ٢٢٥/٢.

وأدلت بهم كالتالي:

١- حديث ابن عمر المتقدم: «أن النبي ﷺ كان يخرج في العيددين مع الفضل بن عباس، وعبد الله، والعباس، ... رافعا صوته بالتهليل والتكبير».

وجه الدلالة: الحديث صحيح صريح بأن تكبير النبي ﷺ والذين معه من صحابته الكرام كان جماعياً وبصوت مرتفع.

٢- حديث ابن عمر أنه: «كان يكبر في قبته بمنى فيسمعه أهل المسجد، فيكبرون ويكبر أهل الأسواق، حتى ترتفع صوته تكبيراً».

وجه الدلالة: حتى ترتفع صوته تكبيراً، أي: جماعياً وبصوت مرتفع.

٣- حديث ابن الزبير أنه خرج يوم العيد فلم يرهم يكبرون، فقال: «ما لهم لا يكبرون؟! أما والله لئن فعلوا ذلك، لقد رأيتنا في عسكر ما يرى طرفاها، فيكبر الرجل ويكبر الذي يليه حتى يرتفع الصوت، وإن بينكم وبينهم كما بين الأرض السفلية إلى السماء الدنيا»^(٧٦).

مقاصد الشارع في إعلان التكبير جماعياً:

لهذا التكبير بصوت جماعي مرتفع مقاصد جمة أرادها الشارع الحكيم، وأحببت أن تكون هذه المقاصد خاتمة لهذا البحث، وهي كالتالي:

١- اظهار السرور بنعمة إكمال صيام شهر رمضان، ومثله أيضاً إكمال الحجاج لفريضة الحج، والمسلمون يفرحون لفرح إخوانهم.

٢- ومن مقاصده العظيمة إظهار عظمة الإسلام، نكاية بأعدائه أداء هذا الدين.
قال ابن قدامة: ومعنى إظهار التكبير رفع الصوت به، واستحب ذلك، لما فيه من إظهار شعائر الإسلام وتذكر الغير^(٧٧).

٣- إعلان التكبير أيام الحج والتشريق تزامناً مع سوق الهدي والتكبير عند ذبحه، وبمثله تكبير غير الحاج عند ذبح أضحيته.

٤- ومن مقاصده كذلك: تذكير الناس بذكر الله تعالى، فالغافل إذا سمع الناس يكبروا كبر مثالمهم فيحصل الأجر للجميع.

قال الإمام النووي: ويستحب رفع الصوت بالتكبير ... وأنه إذا رفع صوته سمع من لم يكبر فيكبر^(٧٨).

(٧٦) آخرجه الطحاوي في المشكل: ٣٩/١٤، والبيهقي في الكبرى: ٣٩٥/٣، برقم(٦١٣٣). من طريق أبي أمية، قال: حدثنا جعفر بن عون، قال: أخبرنا الأعمش عن تميم بن سلمة، وكل رجال إسناده رجال الصحيحين ما عدى أبي أمية، واسمها: محمد بن إبراهيم بن مسلم الخزاعي، وقد ثقته غير واحد من الحفاظ (التقريب: ١٥/٩؛ عليه: فالحديث صحيح موقوف، ولهم حكم الرفع، لأنه في زمانه، وأقر لهم).

(٧٧) المعني: ٢٢٥/٢.

(٧٨) المجموع: ٣٠/٥.

الخاتمة:

تم بحمد الله تعالى بحث حكم التكبير في العيددين وصيغته، وقد توصلت إلى أهم النتائج والتوصيات، كالتالي:

أولاً: النتائج:

- ١- استحباب التكبير المطلق في العيددين اتفاقاً، من بداية شهر ذي الحجة إلى نهاية أيام التشريق، وبمثله التكبير المقيد، من فجر يوم عرفة إلى صلاة العصر آخر أيام التشريق.
- ٢- استحباب التكبير المقيد في عيد الفطر، بعد صلوات ثلاث مفروضة، المغرب والعشاء والفجر، وينتهي مع صلاة العيد، في أصح أقوال الفقهاء.
- ٣- لتكبير صيغتان صحيحتان اتفاقاً، التثنية والتثليث في التكبيرات الأولى، وأفضلها التثليث للوترية، ويستحب التكبير جماعي وبصوت واحد ومرتفع إجماعاً.

ثانياً: التوصيات:

١- التركيز على البحوث العلمية في المسائل المتنازع عليها بين فرقاء العمل الإسلامي، لعل الله يلم شمل الجميع.

٢- نحتاج إلى بحث علمي رصين، في حكم الذكر الجماعي، دراسة فقهية مقارنة.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

ابن الهمام: كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي (ت: ٥٨٦١هـ)، فتح القدير، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٨١م.

ابن حجر: أحمد بن علي أبو الفضل العسقلاني (ت: ٤٨٥٢هـ)، تهذيب التهذيب، دار الفكر، بيروت - ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

ابن حجر: أحمد بن علي العسقلاني (ت: ٤٨٥٢هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٣٧٩هـ.

ابن حزم: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد (ت: ٤٥٦هـ)، المحلي، موقع يعسوب، المكتبة الشاملة، قوبلت على النسخة التي حققها العلامة/ أحمد شاكر.

ابن حزم: أبو محمد علي بن سعيد (ت: ٤٥٦هـ)، المحلي، دار الجيل، بيروت، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي.

ابن رشد: محمد بن أحمد القرطبي (ت: ٥٥٩٥هـ) بداية المجتهد ونهاية المقتضى، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، ط٤، ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م.

- ابن عبدالبر: يوسف بن عبد الله القرطبي (ت: ٤٦٣هـ)، الاستكثار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م، تحقيق: سالم عطا، ومحمد معرض.
- ابن عبدالبر: يوسف بن عبد الله بن محمد القرطبي (ت: ٤٦٣هـ)، الكافي في فقه أهل المدينة، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، ط٢، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.
- ابن قدامة: موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد المقدسي (ت: ٦٢٠هـ)، المغني، مكتبة القاهرة، ط١، ١٣٨٨هـ، ١٩٦٨م.
- ابن منظور: جمال الدين أبي الفضل محمد المعروف بابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط١: ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.
- الأنصاري: زكريا بن محمد بن زكريا (ت: ٩٢٦)، أنسى المطالب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٠م، تحقيق: د/ محمد تامر.
- تفسير ابن أبي حاتم: أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، المكتبة العصرية، صيدا، ط١، تحقيق: أسعد محمد الطيب.
- الثلubi: عبد الوهاب بن علي بن نصر (ت: ٤٢٢هـ)، التلقين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م، تحقيق: محمد الحسني.
- الرملي: محمد بن أحمد الأنصاري (ت: ١٠٠٤)، غاية البيان شرح زيد ابن رسلان، دار المعرفة، بيروت، بدون.
- الزبيدي: أبو بكر بن علي بن محمد اليمني الحنفي (ت: ٨٠٠هـ)، الجوهرة النيرة، المطبعة الخيرية، مصر، ط١، ١٣٢٢هـ.
- الزمخشري: محمود بن عمرو بن أحمد، أساس البلاغة، دار الفكر - بيروت - ط١، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.
- الزيلعي: عثمان بن علي (ت: ٧٤٣هـ)، تبيان الحقائق، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق، القاهرة، ط١، ١٣١٣هـ.
- السبكي: تاج الدين عبد الوهاب بن تقى الدين (ت: ٧٧١هـ)، الأشباء والنظائر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ، ١٩٩١م.
- سنن ابن ماجه: محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني (ت: ٢٧٣هـ)، دار الفكر، بيروت، بدون، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.
- سنن أبي داود: سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي (ت: ٢٧٥هـ) دار الفكر، بيروت، ط١، بدون، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد.
- سنن الترمذى: أبو عيسى محمد بن عيسى (ت: ٢٧٩هـ)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٨م، تحقيق: بشار معروف.

- سنن الدارقطني: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي، دار المعرفة، بيروت، ١٣٨٦هـ - ١٩٦١م، تحقيق: السيد عبد الله هاشم يمانى.
- سنن الدارقطني: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي، موقع وزارة الأوقاف المصرية، بدون.
- السيوطى: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطى (ت: ٩١١هـ)، الدر المنثور، دار هجر، القاهرة، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، تحقيق: مركز هجر للبحوث.
- الشافعى: محمد بن إدريس القرشى المكى (ت: ٤٢٠هـ)، الأم، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٩٩٠هـ - ١٤١٠م.
- الشوکانی: محمد بن علي الشوکانی (ت: ١٢٥٠هـ)، نيل الأوطار، دار الحديث، مصر، ط٢، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- الصقلي: محمد بن عبدالله بن يونس (ت: ٤٥١هـ) الجامع لمسائل المدونة، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، ودار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.
- الطبراني: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير الطبراني (ت: ٣٦٠)، المعجم الكبير، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط٢، ١٩٩٩م، تحقيق: حمدى السلفي.
- الطحاوى: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة (ت: ٣٢١هـ)، شرح مشكل الآثار، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ، ١٤٩٤م، تحقيق: شعيب الأنطاوط.
- العبدري: محمد بن يوسف العبدري (ت: ٨٩٧هـ)، التاج والإكليل، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٣٩٨م.
- العيلان: أبو عبد الرحمن عبد الله بن صالح، رد الجميل في الذب عن إراوأء الغليل، دار اللؤلؤة، بيروت، والدار الأثرية، الأردن، ط١، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
- القرافي: أحمد بن إدريس (ت: ٦٨٤هـ)، نفائس الأصول في شرح المحسول، مكتبة نزار الباز، القاهرة، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- القرطبي: أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد (ت: ٥٢٠هـ)، البيان والتحصيل، دار الغرب الإسلامي - بيروت - ط٢، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- القرطبي: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر (ت: ٦٧١هـ) الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- قلجي: محمد رواس، وحامد صادق قنبي، معجم لغة الفقهاء، دار النفائس، القاهرة، ط٢، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- الكاساني: علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد (ت: ٥٨٧هـ)، بدائع الصنائع، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

المرداوي: أبو الحسن علي بن سليمان الدمشقي (ت: ٨٨٥هـ)، الإنصاف، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.

المقدسي: عبدالرحمن بن إبراهيم بن أحمد (ت: ٦٢٤هـ)، العدة شرح العمدة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

المهدي: أحمد بن يحيى المرتضى (ت: ٨٤٠هـ)، الأزهار، مكتبة الإرشاد، صنعاء، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

الموصلي: عبد الله بن محمود بن مودود الحنفي (ت: ٦٨٣هـ)، الاختيار لتعليق المختار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

النسائي: أحمد بن شعيب (ت: ٣٠٣هـ)، السنن الصغرى، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٥، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة.

النwoي: أبو زكريا يحيى بن شرف الدين (ت: ٦٧٦هـ)، المجموع شرح المذهب، مع تكميله السبكي والمطيعي، دار الفكر، بيروت، ط١، بدون.

النwoي: أبو زكريا يحيى بن شرف الدين (ت: ٦٧٦هـ)، المنهاج، المكتبة الشاملة، بدون.